

قوم في الذروة ...

وقوم في الحضيض !..

للاستاذ عيسى متولى

لعل من أبرز أخطأهو البيئة التي ناهسها في مجتمعا هذا التفاوت البعيد بين الافراد، والتباين الشامع في حياتهم ، والاختلاف البين في كل ناحية من الحياة ، فبينما نرى طائفة ظفرت من العلم بنسب كبير ، وضربت بسهم وافر في التنوع في دراسة شتى العلوم والفنون نرى طائفة أخرى ، بل طوائف أخرى ، مازالت تغط في سبات الجهالة ، تجول من الحياة أكثر مما تعرف ، حرمتها الظروف من العلم فلم تتل منه حظا ، أو كان حظها منه يسيرا .

وبينا نرى طائفة ترفل في مجبوحة الرشد والثراء ، وتتم بكل ما في الحياة من ألوان المادة والهناء تكاد تصاب بالتخمة من فرط ما أصابته من خير ومن مال ، نرى طائفة أخرى ، بل طوائف أخرى ، تزرع تحت أعباء الناقصة وتئن أينما موجعا من فرط ما أصابها من وهن وإعياء ، تعاني مرارة الحرمان ، وتتضور جوعا لا تجد ما يقم أودها ، ، ويدرأ عنها عوادى المرض ، ويهين لها أسباب العيش الرزيد .

و بينا نرى طائفة تملك الثروات الطائلة ، والضياع الكثير ، وتضع يدها على الممتلكات المتسعة ، نرى طائفة أخرى ، بل طوائف أخرى لا تملك شيئا واحدا من الأرض ، أو سهما من عتار ، تتمد في كسبها على مورد واحد ، تتركز عليه حياتهم ، يعيشون عيش الكفاف فإذا أصيب هذا المورد الأوحيد بالهجز أو الضعف اضطربت حياتهم ، وهتدتهم الناقصة ، وإن منعهم التعفف عن مد اليد للسؤال .

هذا التفاوت البعيد بين أبناء المجتمع الواحد يخفض عن مأس اجتماعية واقتصادية ذات أثر عميق في حياة الأمة ، نشهد اليوم ألدانا منها ، فبجو باعث للأحقاد، مثير للضغائن مشرق للقلوب ، محرض على الجريمة ، يثير في النفوس المحرومة ثورة الحقد والكراهية للأثرياء الذين صرفتهم ثرواتهم عن التفكير في شؤون ذريهم من أبناء المجتمع الذين يعيشون فيه والذي هو مصدر ثرائهم وينبع ثرواتهم فكل تفكيرهم يتحصر في مضاعفة هذه الثروة والعمل على زيادتها ومن هنا تتولد الأثرة والأنانية وتتصادم الرغبات وتتنازع المجتمع قوتان : هذه جامحة تحاول أن تسيطر على كل شيء ، وتلك طامحة إلى خير تناله أو تمنع تصببه ، هذه جمعة طامحة سلاحها القوة والجاه وعتتها المسال والسلطان وتلك لا عدة لها ولا سلاح ، هذه قوية شديدة البأس زادها جبروت المسال قوة وبطشا وتلك ضعيفة مغلوبية على أمرها أنك التفرق قواها ومزق منها الأوصال .

ولم يكن هذا الترى الذى تولى بسطه فى الرزق صان حق الفقير الذى أمر الله به فإداء إليه طيبة نفسه تخفف عن كاهله بعض أعباء الغائبة ، ولأشعره أن هناك قاريا يحسن عليه وتذكره ، فقد فرضت الزكاة ليعاون للننى انفقير فينزل له عن جزء يسير من ماله يكسب به دية ورضاءه وعلى أساس هذا التعاطف تقوم المحبة المتبادلة بين أبناء المجتمع فلا احتقاد ولا ضغائن ولكنهم حسبوا الزكاة وبضحوا حتى الفقير والمحروم وكسوا الأموال والثروات وأودعوا الخزائن وأقاموا عليها من أنفسهم حراسا فلا انتفعوا بها ولا نفعوا .

إننا لا ننكر أن الله فضل بعض عباده على بعض فى الرزق ولكن يجب ألا نغنى أن الله كذلك جعل من مال الغنى المومر حقا معلوما للسائل والمحروم وأوصى بالإحسان والتعاطف فنحن لا ندعو إلى إزالة الفوارق الطبيعية ولا إلى تغيير شئ من نواياهم ولكننا ندعو إلى أداء حق الفقير تحميقا للعدالة الاجتماعية التى نشدها على وجه يقتره الشرع والذين يطالب الأغنياء بحق الفقراء يطالب أصحاب الثروات بالزكاة تطالب صاحب الضياع الواسعة بأداء حق الفقير فلا تزخر موائده بألوان الطعام بينما يتضور جاره أو عامله الفقير جوعا يا كل الخبز الجاف مبللا بالدموع .

إن التضامن الاجتماعى لا يمكن أن يقوم إلا على هذه الأسس ، فتسود روح المحبة والتعاطف بين أبناء الأمة ، أغنيائها وفقرائها ، يعطف غنيهم على فقيرهم ، ويواسى قويمهم ضعيفهم بهذا ، ويهدأ وحدة أقوى شوكة الأمة ، وتبرز شخصيتها ، وتتقى عناصرها وتزول آثار التفاوت البعيد بين طبقاتها ، وتكفل لها أسباب الاستقرار ، ويستتب بها الأمن ، وتتوسط العلاقات وتقوم المحبة بين الناس مقام القانون .
هذا هو التضامن الاجتماعى وهذه نمارة .

وتحقيق العدالة الاجتماعية يجب أن يقوم أول ما يقوم على رفع مستوى الطبقات الفقيرة فنهى ، لما أسباب العيش ونهتد أمامها السبل لتتظفر بعقنها من العلم ، والصحة ، والمال ، وإذا أجم الأغنياء عن أداء حقوق الفقراء وجب على أولى الأمر فرضها عليهم فرضا .
نعم لا بد من فرض ضريبة على الثروات تنتزعها الحكومة من أصحاب الثروات ورؤوس الأموال وتنفقها فى مشروعات اجتماعية وخيرية يستفيد منها الفقراء ، فضريبة الزكاة التى فكر فيها بعض المصلحين وغيرها من الضرائب كغاية باقتراع حتى الفقير من الغنى ما دامت الضائر قد أفلتت من يدها الزمام وغدت صماء كالخجارة لا يحركها دتاء ولا تستجيب نداء .
انتزعوها بطريق الضرائب ، وأعطوها للفقراء .

خذوها منهم قسرا وإرغاما ، وأنشئوا بها مدارس للفقراء لتقنهم العلم ، ومستشفيات تعالج مرضاهم ، وملاجئ تؤويهم ، ومصانع تدر عليهم الرزق الشريف ، وتقويمهم من التعطل أو التشرذم .

إن العالم يتجه اليرم لتجاها جديدا ، وقد أدرك المصاحون أن تحقيق العدالة الاجتماعية يجب أن يكون أساس إصلاحهم ، والخطوة الأولى لتحقيق هذه العدالة هى رفع مستوى

الطبقات الغنيرة، وصيانة حتى كل فرد من أبناء الأمة، وتميئة أسباب الرزق له، والدخول بين أصحاب العمل والرأى، وتحديد الأجور وتنظيم ساعات العمل، سجلت هذا وثيقة الأطلنطى، وإلى هذا أشار السير "ويليام بيغودج" فى تقريره الذى وضعه عن التضامن الاجتماعى، وبهذا نادى الزعماء والقادة فى مختلف المناسبات، وأمل خير ما نستشهد به ما جاء فى الرسالة السنوية التى وجهها الرئيس روزفلت الى مجلس الأمة الأمريكية، فتمسك بسط الرئيس الأمريكى فى هذه الرسالة مشروعا يكفل التضامن الاجتماعى وتوطيد دعائم السلام بعد الحرب، ويشمل هذا المشروع حقوقا خمسة :

الأول : حق الفرد فى الحصول على عمل نافع يعود عليه بالربح .
والعمل هو الوسيلة الوحيدة الى الكسب ، وما من آفة أخطر على المجتمع من آفة التعطيل ، فالعمل يأتى فى مقدمة وسائل الضمان الاجتماعى .

الثانى : حق الفرد فى كسب ما يكفى نفقات طامامه وملبسه ورياضته .
وهذا حق طبيعى يجب أن يكفل لكل فرد فى المجتمع ، لأن افتقار الفرد الى هذه الضروريات قد يدفعه مكرها إلى الجريمة ، أو التجايل على الوصول إلى المال، تحت وطأة العوز ، وبدافع الحاجة .

الثالث ، حتى كل زارع فى الحصول على نصيبه مما ينتج .
لأن الزارع أو المنتج إذا لم ينسب حظا من حاصلاته وإنتاجه فترت حمته ، وانصرف عن عمله وتهاون فيه ، لأنه يعمل لغيره ، ويكد ليجنى غيره ثمرة كده .

ولعل فلاحا المصرى ، أصدق مثل تستطيع أن تسوقه فى هذه المناسبة ، فهو لا ينوز من حاصلات أرضه إلا بالبنزr اليسير ، بينما يستولى صاحب الأرض على المحصول كله .
فهذا الفلاح الذى يعمل فى الأرض ويخرج منها ذهباً ، يحرم مما أنتجته سواعه، وإن ظفر بئىء بالبخص القبيل .

الرابع : حق كل رجل من رجال الأعمال التجرد من المنافسة غير الشريفة ، ومن سيطرة الاحتكار .

ولا يخفى أثر الاحتكار من الناحية الاقتصادية ، فالاحتكار معناه استفادة عدد قليل من أصحاب رؤوس الأموال الكبيرة على حساب الشعب، ومن دماء الشعب ، وفى هذا ما فيه من غبن يتنافى مع أبسط قواعد الاقتصاد ، ومبادئ العدالة .

الخامس : حق كل أسرة فى أن يكون لها منزل محترم .
وذلك لأن من مجموع هذه الأسر تتكون " الأمة " وبنى الأمة ترقى الأمة ، فالعناية بالأسرة معادى العناية بالأمة بأسرها ، فهى " الوطن الأصغر " الذى يتألف من مجموعه " الوطن الأكبر " .

هذه هي الخطة التي تضمنها مشروع لوئيس روزفلت ، وإذا حاولنا تلخيص مشروع بيثردج وجدنا أنه يرمى إلى هذه الأهداف ، بالضميمة الاجتماعية الذي أشار إليه بيثردج في تقريره لا يقوم إلا على هذه الأسس التي رسمها غاهل أميركا في مشروعه ، والتي تقوم على رفع مستوى معيشة الأفراد ، وتخفيف أعباء الحياة عن كواهلهم ، ولا شك أنه إذا قامت صروح العالم الجديد على هذه الأسس العادلة ، فإنه سيكون عالماً سعيداً ، ينعم أهله بالرشد ، والخير ، والهناء .

هذه بعض برامج الإصلاح التي تنبئ أن تأخذ بها دول الغرب بعد الحرب ، وما يزيدنا تفاؤلاً بالمستقبل أننا نلمس في مصر اتجاهات جديدة ترمي إلى تحقيق العدالة الاجتماعية ، وأول هذه الاتجاهات مشروع تعميم المجانية في المدارس الابتدائية ، إذ سيتيح هذا المشروع لكل فرد أن ينال نصيبه من التعليم ، فلا يوجد باب العلم في وجه طالب لا يملك نفقات التعليم ، فكلهم أبناء وطن واحد ، يجب أن يتساووا في الحقوق كما تساووا في الواجبات ، وشأن بين جيل محرم من العلم وجيل مسلح بسلاح العلم والأخلاق ، وإننا نأمل أن يكون لهذا المشروع القومي الطويل أثره في محاربة الأمية ، ونشر نور العلم في ربوع هذا الوادي ، فترفع نسبة التعليم عندنا إلى الحد الذي يليق بمكانتنا كأمة تبتغى مكان الصدارة من أمم الشرق ، وتزعم الأقطار العربية .

ومن بين المشروعات التي ترمي إلى تحقيق العدالة الاجتماعية مشروع تحديد الملكية الزراعية ، الذي أقرته لجنة الاقتراحات لمجلس الشيوخ ، ويتلخص هذا المشروع في تحديد ملكية كل فرد للأراضي الزراعية ، بوضع حد أقصى للملكية فلا يزيد ما يمتلكه الفرد عن خمسين فداناً ، ولا يجوز أن تنتقل إليه ملكية أراضي زراعية جديدة ، ويلغى كل عقد يبرم بعد تجاوز هذا الحد ، ما عدا الأراضي التي تؤول إلى الأفراد عن طريق الميراث ، ولا شك أن الفكرة التي أوجت بهذا المشروع فكرة جميلة ، إذ سيكون غابلاً قوياً على وقف الزيادة المتطردة في الملكيات الكبيرة ، ومحو التفاوت الفاحش الذي نعاني اليوم آثاره ، كما أن نجاح هذا المشروع سيقترن حتماً بنجاح التعاون الزراعي الذي نشده وتدعو إليه ، لأن انتشار الملكيات الصغيرة سيساعد طبيعة الحال على انتشار التعاون الزراعي ، وسيتيح لرشنا المحروم من التعاون الفرصة لحياة جديدة فيها رفاهيته ، وفيها رخائه .

كما أن هناك اتجاهات أخرى ، منها ما هو في دور التنفيذ ، ومنها ما يزال في دور التفكير ، كمشروع تعديل نظام الضرائب وجعلها صعودية بمعنى أنها أصحاب رؤوس الأموال الصغيرة ، وتجيى بنسبة رأس مال الفرد أو دخله ، ولا يستطيع أحد أن ينكر فضل هذا المشروع في تحقيق العدالة الاجتماعية .

وانتصاف طوائف الموظفين والعمال وتحديد أجورهم ، مناهة رفح مستوى السواد الأعظم من الشعب وتمسين حالته المالية .

ولو وزارة الشؤون الاجتماعية في هذا المضمار جهود مسكورة ، فقد أعدت قوانين المعدل وساعدت على إنشاء النقابات والجمعيات التعاونية ، وساهمت في مكافحة الأمية ، وتنظيم الإحسان ، وعلاج مشاكل الأسرة ، ومد يد المساعدة الاجتماعية للأسر التي أخنى عليها الدهر ، وكل هذه المشاريع البطيئة التي ساهمت بها الوزارة كما نحس بحاجة إليها قبل ظهور وزارة الشؤون ، والمستقبل كقيل بإبراز هذه الجهود ، وازدهارها ، فنقري ثمارها ، وتتمل على إقامة مبادئ العدالة الاجتماعية .

أعود بعد ذلك فأقارن بين حالنا الاجتماعي بالأمس ، وما سيكون عليه حالنا في الغد ، فأجد البون شامعا بين العهدين . . . فالماضي محفوف بالأخطاء والمساويء ، اضطرب فيه ميزان العدالة الاجتماعية بسبب التفاوت الفاحش بين الأفراد : تقوم في الذروة وقوم في الخضيض ، وكيف يستقيم ميزان العدالة الاجتماعية بين كئيبين إحداهما طائفة راجحة ، والأخرى خاوية فارغة . . . وأية قسمة هذه ؟ . . . إنها وربي لقسمة خيزرى .

أما الغد فكقيل بتدارك أخطاء الماضي وتجنبها ، كقيل بإتامة العدالة الاجتماعية على أسس صالحة قوية ، كقيل برفع مستوى الطبقات الفقيرة ومخاربة الجهل والنشر والمرض وقد شاهدنا اليوم برادر هذه النهضة الاجتماعية .

ولا أريد أن أختم كلمتي قبل أن أسجل أمنية طالما جاشت بنفسي ، تدخل في حدود العدالة الاجتماعية ، وهي جعل الخدمة العسكرية إجبارية على كل فرد ، فلا يتخلص منها أبناء الأغنياء لأنهم يملكون رسم الجندية ، وتقتصر الخدمة العسكرية على الفقراء لا لشيء إلا لأنهم لا يملكون رسم الجندية ، فنحن ننظر إلى الخدمة العسكرية بمنظار أسود ، ونعتبرها لونا من الذللة ، والمهانة ، وهي في الواقع رمز الوطنية الصادقة ، وعنوان الفخار القومي بأسمى معانيه .

إن أملنا في الغد كبير ... وإيماننا بالله وبالمستقبل يسير فوق كل إيمان ... يزيد هذا الأمل قوة ، ويضاعف ذلك الإيمان نورا ، ما نشاهد اليوم من اتجاهات جديدة ترمي إلى إقامة صروح العدالة الاجتماعية بين الأفراد ، وصيانة الحقوق الفردية ، وإحاطتها بسياج من العزة والكرامة ، فيزول هذا التفاوت الفاحش بين أبناء المجتمع الواحد ، فلا نرى قوما في لذوة ، وأقواما في الخضيض ! ...

وإن غدا لناظره قريب !

عيسى متولى
ملك مصر

تم طبع هذه المجلة في يوم ١٩ من جمادى الآخرة سنة ١٣٦٢ (١٠ من يونيو سنة ١٩٤٤) مدير المطبعة الأميرية

محمد بكرمى